جامعة 08 ماي 1945 – قالمة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان:

أزمة الحكم في الدول العربية: يومي 23/22 نوفمبر 2015

إصلاح أنظمة الحكم العربية: ما بين ضرورات الداخل وضغوطات الخارج

الأستاذ: بوستي توفيق

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة 08 ماي 1945 قالمة

مقدمة:

تعرضت المنطقة العربية الى جملة من التحولات السياسية مست الأنظمة العربية باتجاه مزيدا من الانفتاح بفعل عدة عوامل داخلية تنحصر بالأساس حول أزمات التنمية السياسية أو ضعف تأسيس الديمقراطية سواء من حيث غياب الإطار الدستوري والتشريعي أو القانوني المساعد على بروز حركيات الدمقرطة فيها، وكذا وجود أنظمة سياسية تتميز بوجود أطر ومعايير شكلية ذات واجهة ديمقراطية، أو وجود حركيات لمأسسة ديمقراطية الواجهة، وأخرى خارجية بفعل ضغوط خارجية لكن هذا الطرح الأخير لم يكن السبب الأساسي وراء عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية، فالكثير كان يعتقد أن عمليات الإصلاح كانت نتيجة لضغوط خارجية وأنه من دونها – وفق هذه الرؤية – لم تكن المنطقة لتشهد هذا التحديث الايجابي نحو تطوير العملية السياسية باتجاه تعزيز المشاركة، وضبط آليات الحكم بما يحقق العدالة ويعزز الحقوق المدنية للمواطنين، فبرز من خلال هذه النظرة تيار عريض في أوساط أكاديمية أمريكية يؤكد أن سياسات التسلط والاستبداد التي تمارسها النظم العربية هي المسؤولة عن خلق بيئات ملائمة لظهور المتطرفين والإرهابيين الإسلاميين الذين يكنون العداء للولايات المتحدة الامريكية، لذلك فإن تنصيب الديمقراطية في هذه المنطقة يمثل مدخلا لمحاصرة هذه الجماعات المتطرفة وتجفيف منابعها.

أن الأقطار العربية تواجه بدرجات متفاوتة أشكال مختلفة لمعضلة بناء الديمقراطية، الا أن بعضها يواجه الى جانب دلك معضلة أخرى أكثر خطورة، وهي المتعلقة ببناء الدولة الوطنية وترسيخ شرعيتها وتعزيز قدرتها على فرض سيطرتها على أقاليمها، وتمكينها من القيام بدورها باعتبارها هي التي تحتكر حق الاستخدام المشروع للعنف.

إشكالية الدراسة:

أرجعت العديد من الكتابات العربية عمليات إصلاح الأوضاع السياسية في المنطقة إلى الضغوطات الخارجية الداعية للإصلاح، المتضمنة القضاء على الإرهاب والتطرف ونشر الديمقراطية في المنطقة، فالمنطلق الأساسي لهذه الفكرة يعتبر عمليات التحديث والإصلاح السياسي هي مجرد استجابة لهذه الضغوطات الخارجية، فمن خلال هذا الطرح نقدم الإشكالية التالية: **هل أن إصلاح أنظمة الحكم العربية هو نتيجة الضغوطات الخارجية؟ أم أن الواقع السياسي للمنطقة يفرض على الأنظمة القيام بعمليات الإصلاح؟**

أولا / معايير تصنيف النظم السياسية العربية:

1/ معيار شكل رئاسة الدولة:

يستخدم هدا المعيار في الأساس للتمييز بين **النظامين الملكي والجمهوري** ، أما النظام الملكي فانه يقوم على أساس توارت السلطة في داخل الاسرة الحاكمة ، ويتسم هدا النظام بانه يحقق بعض المزايا مثل الحد من الصراع على السلطة ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية ، وتوفير الاعداد المسبق للمرشحين للوصول الى سدة الحكم ، أما النظام الجمهوري فانه يعتمد على الانتخابات كمعيار لتولي السلطة ، وهدا يعني أن تكون السلطة متداولة بين أبناء مختلف الفئات ما توافرت بينهم الشروط اللازمة لتولي المنصب ، وفي حدود هدا التصور يمكن المفاضلة بين المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة ، أو عن طريق البرلمان بشكل مباشر 1.

وبالتطبيق على النظم العربية نجد ان هناك ثماني دول لازالت تعبر عن خصائص النظام الملكي وهي: السعودية، الكويت وقطر والبحرين وعمان والامارات والأردن والمغرب

2/ معيار نظام الحكم (العلاقة بين السلطات):

يستخدم هدا المعيار للتمييز بين **الأنظمة الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية والنظام الجمعوي** ، ونظام الحكم الرئاسي الذي تعبر عنه الولايات المتحدة الامريكية ويقوم على أساس محورية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية ، حيث يتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة مع نوع من التوازن في المجال الداخلي بين سلطة الرئيس وسلطة البرلمان ، أما نظام حكومة الجمعية الوطنية تكون فيه أولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، أما نظام الحكم البرلماني (بريطانيا) يقوم على تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يتمتع البرلمان بالحق في سحب الثقة من الحكومة مقابل تمتع الحكومة بصلاحية حل البرلمان ، وبالتطبيق على الدول العربية نجد أنها تحولت بنظم الحكم فيها الى نظم رئاسية ، وضمن هدا الاطار ضخمت من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان ، كما أن ما يساعد على الرقابة البرلمانية أن كثيرا من البرلمانات العربية لا تعكس الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية .

3/ معيار النخب السياسية:

تتعدد المعايير التي يمكن تصنيف النخب السياسية الحاكمة وفقا لها ، فتبعا لمعيار توجهها التنموي العام يتم التمييز بين **النخب التقليدية التكيفية والاصلاحية التحديثية وتلك الثورية التعبوية** ، وتبعا لمعيار الأيديولوجية السياسية

أو الحزب السياسي الدي ينتمي اليه النخبة ، يتم التمييز بين نخب سياسية قومية وأخرى ليبيرالية واسلامية وماركسية ، وتبعا لمعيار مصدر التجنيد يمكن التمييز بين نخب مدنية وأخرى عسكرية وثالثة مزيجا بينهما ، وتبعا لمصدر الأصول الاجتماعية والطبقية للنخبة يتم التمييز بين كبار ملاك الزراعيين والبرجوازية الرأسمالية ، والنخب المنبثقة من الطبقة الوسطى ، وتلك التي تستند الى أسس عمالية أو فلاحية

4/ معيار الأيديولوجية الرسمية:

أثرت طريقة حصول الدول العربية على استقلالها الى حد بعيد في صياغة أيديولوجيتها المعلنة، فهناك مجموعة من الدول خاضت كفاحا مريرا من أجل الحصول على الاستقلال، أو تغير نظامها من خلال تدخل عسكري، وتلك التي تبنت **أيديولوجية ثورية** أساسها مركزية دور الدولة في الداخل ومناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر في الخارج، وعلى الجانب الاخر هناك مجموعة من الدول حصلت على استقلالها عن طريق التفاوض فتبنت **أيديولوجية محافظة** أساسها تثبيت الأوضاع القائمة.

5/ معيار الدور السياسي للجيش:

تعرف كافة النظم تدخل الجيش في السياسة ، فعلى الرغم من أن القيادات العسكرية لاتحل مباشرة محل الرؤساء في عدد من الدول ، الا أن لها مصالحها التي تضغط من أجل مراعاتها وقد يصل تأثيرها السياسي الى حد حث الدولة على التورط في نزاع خارجي لتشغيل الالة العسكرية وتحقيق مكاسب من وراء دلك ، وفيما يتعلق بالجيش في النظم العربية يمكن التمييز بين النموذج القومي الدي يسعى الى تكوين دولة قومية موحدة ، والنموذج التحريري الدي ينشا أثناء الكفاح من أجل الاستقلال ، والنموذج الفئوي الدي يسيطر عليه اثنيات وأقليات معينة .

6/ معيار النظام الحزبي:

يشير الى مدى المنافسة السياسية في الدول ومدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار فيها، وبالتطبيق على الدول العربية يمكن التمييز بين: **النظم اللاحزبية** التي ترفض فكرة العمل الحزبي، **ونظم الواحدية الحزبية** التي لا تعترف بشرعية العمل السياسي الا لحزب واحد، ونظم الحزب القائد أذ تعتمد على وجود جبهة وطنية تتألف من عدة أحزاب يقودها حزب طليعي، ونظم التعددية المقيدة حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم .2

7/ معيار مصدر الشرعية:

تنقسم الأنظمة السياسية العربية الى **أنظمة تقليدية** ويشار به الى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين، **والشخصية** ويكون فيه الحاكم نفسه هو

مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشرعية، **والعقلانية – القانونية** ويقصد بها مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية.

ثمة طرق عديدة لتصنيف الدول العربية، إحدى المقاربات الشائعة تتمثّل في التمييز بين **الدول المصدِّرة للنفط والغاز والدول المستوردة له**، وهذا يظهر بشكل جلي الاختلافات الكبيرة في القدرات والموارد التي تميِّز الدول الغنية بالنفط – وخصوصا في منطقة الخليج – عن البلدان الفقيرة بالموارد حيث لا تتوفّر للدولة إلا موارد ضئيلة لمواجهة تحديات التنمية، بيد أن هذا التصنيف لا يفسر بسهولة الاختلاف الجذري في الحياة السياسية بين الكويت وبين المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أو بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الجزائر وليبيا.

ثمة تصنيف آخر يستند إلى البلدان ذات **الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض**، يسلّط هذا التصنيف

الضوء مرةً أخرى على وجود اختلافات كبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وبين الدول العربية الأخرى، لكنه مفيد من حيث أنه يظهِر محنة البلدان منخفضة الدخل، مثل اليمن والصومال والسودان، ومع ذلك، لا يفسر هذا التصنيف الاختلافات الهامة في مجالَي الدولة والحوكمة داخل كل فئة، على سبيل المثال بين لبنان وتونس أو بين اليمن والسودان؛ أو بين الكويت والمملكة العربية السعودية3

ثانيا / الواقع السياسي في الدول العربية:

إن محصلة عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية محدودة وجزئية في معظم الحالات حتى وان تفاوتت طبيعة هدا الإصلاح و وتيرته ومخرجاته من دولة إلى أخرى ، كما أن هناك تعثرا وجمودا ومظاهر للتراجع في العملية الإصلاحية في العديد من الدول ، إن دور الأحزاب وحركات المعارضة في عملية الإصلاح والتغيير يعتبر بصفة عامة محدودا وبالتالي فان قدرتها على التأثير في مسارات العملية الإصلاحية هي متواضعة ، في بعض الدول العربية راحت بعض أحزاب وحركات المعارضة ترفع مطالب إصلاحية وتمارس النقد ضد ممارسات النظم الحاكمة وسياساتها ، فضلا عن قيامها بتنظيم بعض أعمال الاحتجاج الجماعي في بعض المناسبات ، ولكن على الرغم من أن تمثيل بعض أحزاب وحركات المعارضة في برلمانات هده الدول إلا إن قدرتها على التأثير في عملية الإصلاح السياسي محدودة بسبب وجود حالة من عدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة وهيمنة الأحزاب الحاكمة أو الموالية للحكومة من جهة أخرى ، كما أن بعض الأحزاب وحركات المعارضة قامت أحيانا بمقاطعة استحقاقات انتخابية احتجاجا على عدم تلبية مطالبها بشان توفير ضمانات نزاهة الانتخابات ، ولدا اتخذت هدا المسلك كآلية للضغط على الحكومات 4.

1/ غياب أو ضعف المصداقية:

تعتبر ظاهرة غياب أو ضعف المصداقية من أبرز أسباب ضعف فاعلية أحزاب وحركات المعارضة في الدول العربية وترجع هده الظاهرة إلى أسباب عديدة منها التناقض بين الخطاب السياسي الذي تطرحه أحزاب وحركات عديدة بشان الإصلاح السياسي على المستوى الوطني من ناحية ، وممارساتها العملية من ناحية أخرى ، ففي الوقت الذي تطالب فيه الديمقراطية كنهج للحكم وبالتداول السلمي للسلطة على مستوى النظام السياسي فان العديد منها لا يلتزم بتطبيق الديمقراطية على الصعيد الداخلي ، كما أن عدم الالتزام بالأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات الداخلية أدى إلى كثرة الصراعات والانشقاقات الداخلية في صفوف الأحزاب

2/ التشرذم السياسي والحزبي:

تمثل سمة التشرذم السياسي والحزبي ملمحا بارزا للتعددية الحزبية في العديد من الدول العربية حيث تعج الساحة السياسية في هذه الدول بكثير من الأحزاب معظمها صغيرة محدودة الوزن والتأثير في الحياة السياسية فالانشقاقات الداخلية في صفوف الأحزاب وحركات المعارضة من الأسباب الجوهرية للتشرذم السياسي والحزبي وهو ما انعكس على فعاليتها على الحياة السياسية ، فحالة التشرذم السياسي تقلص من إمكانية بناء توافق وطني عام بين أحزاب المعارضة بشأن القضايا الوطنية ، كما أن حالة التشرذم السياسي والحزبي المستندة إلى اعتبارات وتوازنات عرقية وطائفية ودينية وجهوية إقليمية ودولية التي تفسر عجز هده الأحزاب والقوى السياسية في هده الدول

3/ الأزمة البنيوية الداخلية لأحزاب المعارضة:

إن حالة الضعف والهشاشة التي تعانيها أحزاب المعارضة من الدول العربية لا ترجع إلى القيود التي تفرضها السلطات الحاكمة عليها فحسب ، بل ترجع إلى عوامل ضعف بنيوية تعانيها هده الأحزاب : **ضعف القواعد الجماهيرية** للأحزاب اذ أن الغالبية منها أحزاب صغيرة وهامشية بلا جماهير حقيقية وتتموقع في دوائر ضيقة داخل العواصم والمدن الكبرى ، كما تعاني هده الأحزاب من **ضعف هياكلها التنظيمية** ، وعدم تبلور أطرها الفكرية والأيديولوجية بشكل واضح ، وافتقارها إلى الديمقراطية الداخلية ، كما تعاني هده الأحزاب من نقص الكوادر الحزبية ، فضلا أنها أحزاب برامج ، كما أن هده الأحزاب والجمعيات السياسية هي مجرد امتدادات للتكوينات التقليدية القبلية والدينية والطائفية والجهوية مما يجعل توجهاتها وسياساتها محكومة بطبيعة العلاقات المتغيرة بين هده التكوينات .وبدلك لم تفلح هده الأحزاب والجمعيات في تكريس شرعيتها كأحزاب وطنية عابرة للانتماءات والتكوينات الأولية .

والجدير بالذكر أن جانبا من الأزمة البنيوية التي نعانيها أحزاب المعرضة مبعثه ظاهرة عدم التوازن التي يعرفها النظام الحزبي التعددي في العديد من الدول العربية، حيث يوجد حزب كبير هو في الغالب حزب رئيس الدولة والى جواره توجد أحزاب صغيرة محدودة التأثير والفاعلية

4/ القيود المفروضة على أحزاب المعارضة:

تعتبر القيود التي يفرضها السلطات الحاكمة على أحزاب المعارضة في الدول العربية من العوامل الرئيسية التي تفسر استمرار ضعف هده الأحزاب ، حيث تقيد أنشطتها وتحد قدرتها على التواصل مع الجماهير وتعزيز قواعدها الاجتماعية كما تقلص فرص فوزها في الانتخابات ، فقد ذكر **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004** أن الدول التي تسمح بالعمل الحزبي تضع عراقيل في وجه أحزاب المعارضة وتتمثل في :" **حرمانها من الموارد والتغطية الإعلامية ، والتحكم في الإجراءات الترشيح والانتخاب ، واستخدام القضاء والجيش والأجهزة الأمنية لتقليص نشاطها وملاحقة قادتها وناشيطيها والتأثير في نتائج الانتخابات** " 5

ونظرا لأهمية الانتخابات سواءا كانت نحلية أو برلمانية أو رئاسية بالنسبة إلى أحزاب المعارضة ، حيث أنها مناسبة تمكنها من الترويج لمبادئها وبرامجها في صفوف الجماهير ، كما تفسح أمامها المجال للمشاركة في السلطة أو التأثير في سياساتها وقراراتها من خلال المجالس المحلية أو البرلمانية ، ونظرا لدلك فان السلطات الحاكمة في العديد من الدول العربية دأبت على الإحاطة العمليات الانتخابية بالكثير من القيود والضوابط التي تهدف إلى تقليص فرص المعارضة في الفوز ، وهو ما يظهر بوضوح في صياغة قوانين وإجراءات الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية ، بالإضافة إلى الأساليب التي تلجا السلطات الحاكمة في العديد من الدول العربية من اجل إضعاف أحزاب وحركات المعارضة والتحكم فيها كتقديم الدعم المالي للأحزاب خلال بعض الاستحقاقات الانتخابية مما يؤثر في استقلالية هده الأحزاب ، فضلا عن العمل بأساليب مختلفة من اجل توسيع الهوة بين أحزاب المعارضة للحيلولة دون التنسيق والتعاون في ما بينها ، ناهيك عن تزكية الصراعات والخلافات داخل بعض أحزاب المعارضة بهدف إضعافها وتفكيكها 6

5/ ضعف قدرة الحركات السياسية الاحتجاجية غير الحزبية على طرح نفسها كبديل سياسي للنظم الحاكمة:

على الرغم من الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه الحركات السياسية الاحتجاجية غير الحزبية من فضح ممارسات السلطة الحاكمة، والاحتجاج عليها من خلال تنظيم تظاهرات واعتصامات سلمية، إلا أنها أضعف أن تشكل تحديا كبيرا لهده السلطة الحاكمة بسبب محدودية قواعدها الاجتماعية، ومحاصرة أنشطتها من طرف الأجهزة الأمنية، مما يحد من قدرتها على حشد وتعبئة قطاعات أوسع من المواطنين في صفوفها، بحيث تمارس ضغوطا مكثفة ومتواصلة على السلطة، الأمر الذي يمكن أن يفسح المجال أمام التغيير السياسي.

6/ ارتباط بعض أحزاب وحركات المعارضة بقوى وأجندات خارجية:

ثمة معضلة أخرى تواجهها بعض الأحزاب وحركات المعارضة في بعض الدول العربية ، وهي المتعلقة بارتباطها بقوى خارجية لها أجندات وحسابات ومصالح تجاه الوطن العربي مثل دول : العراق ولبنان وغيرهما ، وجدير بالذكر أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من بوابة تقديم الدعم والمساندة لأحزاب وقوى سياسية داخلية معارضة للسلطة لا يقتصر على قيام أطراف غير عربية إقليمية ودولية ، بل أنه شكل أحد أدوات

الصراعات العربية العربية ، حيث تتدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض من خلال قيام كل دولة بتقديم المساندة للقوى والأحزاب السياسية المناوئة للنظام الحاكم في الدولة الأخرى

7/ عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة:

تبدو الدولة القطرية العربية وكأنها لم تستكمل بعد امتلاك مقومات الدولة بمعناها الحديث، فبناؤها المؤسسي لم يستكمل بعد، كما أن مفهومها كدولة لم يستقر بعد في الوعي الجمعي لقطاعات يعتد بها من مواطنيها، فضلا عن ضعف امتلاكها لاستقلالية ذاتية عن شخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة.

8/ تعمق أزمة النخب "المؤسسية":

ازدادت المؤشرات في العالم العربي على تفكك النخب المؤسسية، الرسمية منها وغير الرسمية، التي تتمتع تجمعاتها بالاستمرارية وتلك التي تنشأ لمواجهة تطور داخلي أو خارجي وترتهن به وجودا وعدما، خلف تلك الظاهرة تكمن مجموعة متشابكة من العوامل، أحدها اعتبار أفراد النخب أنفسهم أكبر من المؤسسات التي ينشئونها أو ينضمون إليها، وبالتالي تغيب عنهم قواعد العمل المؤسسي وضوابطه، والأخر ارتباط نشأة معظم تلك المؤسسات بأغراض سياسية وانتخابية بشكل خاص لا شأن لها بتعميق مفهوم التعددية أو بتفعيل نشاط المجتمع المدني، والعامل الثالث هو تدخل السلطة لاستثمار التناقضات الداخلية بين قوى المعارضة من أجل تفريغ الأطر المؤسسية الفارغة المضمون.

وكانت سنة 2009 شاهدا على هشاشة الائتلاف الحكومي في كل من **المغرب والجزائر** اللتين شهدتا انتخابات على مستوى تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين ونصف أعضاء مجلس الأمة في أكتوبر وديسمبر على التوالي، كما هو الشأن في **الأردن ومصر** بتعرض جماعة **الإخوان المسلمين** لأزمة حادة خرجت بمقتضاها بعض تفاصيل خلافاتها الداخلية إلى العلن، بالإضافة إلى الحركات الاحتجاجية التي ظهرت قبل سنوات قليلة في عدد من البلدان العربية، وكان الأمل معقودا عليها في تحريك الركود السياسي بطرح اطر جديدة للعمل الجماهيري بخلاف الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية 7.

9/ الفشل السياسي:

الدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها، فهو مصطلح مطاط، اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه، فبالنسبة لقاموس **بنغوين** للعلاقات الدولية فهو يعرف **الدول الفاشلة** بأنها "الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن" فهذه الرؤية تربط **الفشل الدولاتي بالصراع الإثني والحروب الأهلية**.

وبالنسبة لوكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة **international crime threat Assessment** تعرف الدول الفاشلة على أنها: "دول غير راغبة أو عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي، يضيف هذا التعريف عنصر الإرادة السياسية في عدم أداء التزام الدولة بأداء وظائفها اتجاه مواطنيها.

ففي مجملها تتميز الدولة الفاشلة ب: [8]

أولا: وجود حالة من العنف الداخلي والمشاكل ذات نشأة داخلية.

ثانيا: الانهيار الداخلي للنظام والقانون، بحيث تتوقف كل بنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي.

ثالثا: السمة الوظيفية والتي تعني غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي، وان وجدت فإنها كثيرا ما لا تتمتع بالثقة والإجماع.

10/ إشكالية بناء الدولة:

يعرف **فوكوياما** بناء الدولة بأنه: " تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في أن واحد " [9]

ويعرف **ريتشارد كابلان** بناء الدولة بأنه :" المجهود المبذول لإعادة تأسيس ، وفي بعض الأحيان لإنشاء للمرة الأولى حكومة فعالة وأصلية في دولة أو إقليم لا يوجد فيه مثل ذلك الكيان ، أو يوجد كيان تعرض للضعف الشديد " وهو مجموعة من الأفعال التي يتم اتخادها بواسطة فاعلين وطنيين أو دوليين لتأسيس وإصلاح وتقوية مؤسسات الدولة التي تعرضت للاختفاء أو التآكل " ،كما يرى **فانديفال** الذي درس إعادة بناء الدولة بالتطبيق على ليبيا ، أن بناء الدولة هو خلق وتوسيع للهياكل التي من شأنها تنظيم الحياة البشرية من الناحية السياسية والاقتصادية ، وبمعنى اخر نمو الحكومة الرسمية حيال المجتمع في ما يسمى بالدولة الريعية " [10]

11/ ضعف مؤسسات المجتمع المدني

يرى البعض أن وجود ديمقراطية تعد شرطا أساسيا لنمو المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني يعد ركيزة أساسية لوجود الديمقراطية، وفي الوطن العربي يعرقل غياب الديمقراطية فاعلية المجتمع المدني، ويشخص **سمير أمين** حال الديمقراطية في الوطن العربي حين يرى الحكومات العربية وقد اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين، ولكنه ظل اعترافا شكليا لم يُعَمل به، فالأحزاب والنقابات والجمعيات واتحادات الطلبة وغيرها كلها موجودة في الوطن العربي وتقودها في العادة نخب ثقافية عربية، فالدولة العربية وسعت كثيرا من نفوذها وقوتها مما جعلها دولة مركزية وشمولية ووضعت العراقيل المتعددة أمام قدرة المجتمع المدني وفعاليته من خلال القيود القانونية والإدارية التي تكبله

بها [11] فمؤسسات المجتمع المدني تخضع في رأي **ثناء فؤاد عبد الله** إلى حصار ثلاثي، فالدولة تحرص على إمساك كل الخيوط بيدها، والميراث الثقافي إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعيقان من حرية الحركة للمجتمع المدني، تسعى الحكومات والأنظمة العربية باستمرار لابتلاع المجتمع المدني وشل قدرته على الفعل.

12/ ثورات الربيع العربي:

تعرضت الدول العربية الى موجة من التحولات السياسية اصطلح عليها بثورات الربيع العربي من خلال ظهور انتفاضات شعبية على نطاق واسع في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وأدت الى اسقاط الأنظمة السياسية لهذه الدول مما احدق بهذه الدول وأدخلها في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار بالنظر لعدم وجود قيادة شعبية تعمل على قيادة هذه الجماهير بالإضافة الى عدم وجود برنامج لهذه الحشود الجماهيرية وهو ما أدى الى ادخال هذه الدول في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار وانتشار السلاح على نطاق واسع كما هو الشأن بالنسبة للحالة الليبية في ظل عدم توافق الفصائل الليبية واقتتالها (أدخال هذه الدول في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني) .

13/ غياب العدالة الاجتماعية:

في بحثه المعنون " **تشريح أزمات الدولة** " يضعنا عمرو حمزاوي في مفهوم غياب العدالة الاجتماعية:" قياس مدى تلبية الدولة للسلع السياسية / العامة التي وجدت الدولة لتوفيرها، هذه السلع جرى ترتيبها كالتالي :[12]

- توفير الأمن والأمن الإنساني
- تطبيق مدونات القوانين والإجراءات التي تشكل معا حكم القانون القابل للفرض، وتوفير أمن الملكية وحصانة العقود ونظام قضائي مستقل
- ضمان الحقوق المدنية والحريات
- العناية الصحية والطبية وتوفير مؤسسات التعليم العامة والبنى التحتية المادية كالطرقات وسكك الحديد والمرافئ وتكنولوجيا الاتصال ونظام مصرفي .....

ثالثا / أزمات الأنظمة السياسية العربية:

لقد أدت التطورات والتغيرات التي شهدها العالم في القرن الماضي، والتي لا مجال لذكرها الأن، الى انتقال مفهوم السيادة من مفهوم سيادة "**الحاكم**" إلى مفهوم سيادة "**الشعب**"، فأصبح إنكار واجب المجتمع الدولي في حماية هذه النسخة الجديدة من مفهوم "السيادة" امرأ غير مقبول، كما كان ذلك غير مقبول في ظل النسخة القديمة منه.

لكن هذا لا يعني فرض نظام حكم معين أصبح أمرا مقبولا من وجهة النظر الدولية، وهو من بين الأسباب التي ساهمت في تخلف الدول العربية سياسية، وهذا راجع للعديد من التراكمات التي أدت إلى الانتفاضات الشعبية منذ بداية جانفي 2011 في العديد من الدول العربية فيما سمي الربيع الديمقراطي، من بين هذه المؤشرات:

1/ أزمة الشرعية (the crisis of legitimacy):

إن الشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية والوعي الجمعي الوطني، الذي يدخل في قناعة الفرد، ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحاكم، ولا حتى رضاه عن سلوكه السياسي، وإنما يرى فيه تجسيدا لهويته ولمبادئه الخاصة. إن مثل هذه الشرعية غير متوفرة لأغلب أنظمة الحكم العربية، وإن توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية بالأساليب التعبوية التي عرفتها الممارسة السياسية العربية، ولذلك تشعر هذه الأنظمة بالقلق والخوف الدائم، وتحاول التركيز على أنها قوية وراسخة، وتمارس الاستعمال القسري والتعسفي للقوة في مواجهة أية معارضة سياسية أو اجتماعية، مستخدمة في الوقت نفسه سبلا متعددة لغرض خلق شرعيتها، وبأساليب الترهيب والترغيب. ومع أن هذه الأنظمة كانت في فترة ما قادرة على استيعاب بعض صور المعارضة، إلا أنها ضاقت في السنوات الأخيرة، حتى بتقبل المعارضة الصورية، وأصبحت ظاهرة استمرار النظام الحاكم مصاحبا لواحديته في القيادة والفكر والإيديولوجيا، وأكثر من ذلك تجسيد ظاهرة أبوية الحكام.

أما على مستوى الوضع الدستوري، فعلى الرغم من أن كل الدساتير العربية تظهر حالة من التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، إلا أن واقع الحال يوضح سيطرة السلطة التنفيذية التي هي في الأساس سلطة الحاكم أو رئيس الدولة وامتداداته على السلطة التشريعية. ويرى "**هدسون**": "إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية السياسية، فالنقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة " 13.

ويفصّل "**هدسون**" الأنظمة السياسية العربية إلى قسمين، منطلقا من مقياس تعاملها مع مسألة الشرعية، فيرى أولا عددا من "**الملكيات التحديثية** "، حيث لم تزل الشرعية الشخصية تؤدي دورا أساسيا، و"**الجمهوريات الثورية**" القائمة على شرعية مستحدثة (خارج الاستثناء اللبناني الوحيد)، ويرى خمسة مكونات أساسية لفهم مسألة الشرعية في الدول العربية، وهي:

1-**الهوية العربية**: وهي قائمة برأيه على عنصرين أساسيين: اللغة والدين، وهو يشير إلى أهمية الإسلام في الحياة السياسية، إن كان ذلك في مجال شرعية الحاكم أو في مجال تجميع المعارضة.

2-**التعددية الثقافية**: فهناك الأقليات إلى جانب الأكثرية العربية، والطوائف الدينية إلى جانب الإسلام.

3-**أزمة السلطة العربية** التي ضعفت قواعدها التقليدية في وقت لم تصبح قواعدها العقلانية قوية.

4-**آثار الامبريالية في المنطقة:** فثقل الهجوم السياسي الغربي على العرب والذي رافقه هجوم ثقافي أشد إيذاء على الهوية العربية قد أضعف من قدرة الحكام العرب على إرساء بنى سياسية شرعية.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية لعام **2004** الى مسألة الشرعية في الدول العربية أتى هذه التقرير ليتناول موضوع أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية، في ذات الوقت الذي أصبحت فيه هذه الشرعية مصدرا للجدل والتحدي، فمن أهم القضايا التي تناولها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، أزمة الشرعية الدولية التي تعاني منها أو تفتقدها معظم الأنظمة العربية، التي تستند حسب قول التقرير، إلى شرعيات **تقليدية (دينية / قبلية)**، أو **ثورية (قومية / تحريرية)**، أو أبوية تدعي الوصاية على المجتمع بحكمة رب العائلة أو " البطريرك ". وإلى هذه النماذج، أضاف التقرير ما يسميه البعض " **شرعية الابتزاز** ".

ويشير معدو التقرير إلى أنه في ظل دولة كهذه، تكون الهيمنة المطلقة للأجهزة الأمنية والعسكرية التي تفوق صلاحياتها صلاحيات أي جهاز آخر في الدولة، ويسخر القضاء (الاستثنائي غالباً) لإقصاء المعارضين والخصوم، أو تحجيمهم كحد أدنى[14]

لذلك فإن عدم حصول بعض الأنظمة على شرعيتها بشكل ديمقراطي لعب دورا مهما في خلق الصعوبات المؤثرة على جهودها في عملية التنشئة السياسية المرغوب فيها، وهذا راجع لان غالبية الأنظمة السياسية في العالم العربي لم تصل الى السلطة السياسية بشكل ديمقراطي، بل عن طريق العنف (الانقلابات العسكرية. موريتانيا، تونس، ليبيا.) والذي بفضله تتمسك الى حد ما بالسلطة، او أنها تقود السلطة بشكل غير ديمقراطي، وبهدف الحصول على عدد أكبر من المؤيدين تلجأ هذه السلطات الى أسلوب العنف من اجل خلق حالة من الذعر لدى الافراد يستفاد منه في عملية استثماره وتوظيفه للبقاء على قمة الهرم السياسي[15]

2/ أزمة الإستقرار السياسي (crisis of political stability):

يختلف مفهوم عدم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهر، كونه مفهوم نسبي تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.

فالبعض يرى أن **الإضرابات والمظاهرات** ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى

آخرون أن **التقلبات الوزارية** الكثيرة **وأعمال الشغب** وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي ، لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء ، أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية، وتغير النظام من شكل لأخر أو سقوطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف على الانهيار ،رغم أنه يتداعى بشكل بسيط.

وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثين لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو مفهوم قدمه **حمدي عبد الرحمن حسن** ، والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو : "**عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته ، وكفاءته من جهة أخرى**16، فهذا التعريف يدرك أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار ، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلي عدم استقرار سياسي وتناقص شرعية النظام ، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل بضعه مؤثرات داخل المجتمع ، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع.

فالاستقرار والأمن هما من بين أهمّ الأمور قيمة التي يمكن للدولة أن توفّرها لمواطنيها ومع ذلك، لم يتمتّع المواطن العربي بهذا الحقّ كاملا، فقد أدّى الصراع الإقليمي والدولي إلى زعزعة استقرار المنطقة. وأسفر إنشاء دولة إسرائيل في العام **1948** ، وتشريد السكان الفلسطينيين، والحروب التقليدية وغير التقليدية اللاحقة، إلى تدمير الأمن الفلسطيني، والتأثير على لبنان وسوريا والأردن ومصر بدرجات متفاوتة، وقد أدّى غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة إلى تدمير الاستقرار في العراق وتدهور الأمن هناك، وأطلق العنان للتوترات الإقليمية والطائفية إضافة إلى ذلك، يمكن للتوتّرات الإسرائيلية والأميركية مع إيران في شأن برنامجها النووي أن تطلق العنان لحرب أخرى في المنطقة، أما في داخل البلدان العربية، فقد خرّبت الحروب الأهلية لبنان، والسودان، واليمن والصومال، والعراق، وفلسطين، وفي تلك الحالات، كانت الوحدة الوطنية ضعيفة، و لم تكن الدولة قادرةً على منع عسكرة التوترات الطائفية.

في حالات أخرى، اشتركت الدولة نفسها في شكل من أشكال الحرب الداخلية، كما هو الحال في الجزائر و سوريا ضد الإسلاميين في كل منهما، وعراق صدام حسين ضدّ الأكراد والشيعة، وحيث لم تتورّط الدولة في نزاع مفتوح، فإن مستوى الاستخبارات والتدابير القمعية التي تقوم بها للسيطرة على مختلف قطاعات المجتمع، غالباً ما تُشكّل في حدّ ذاتها تهديداً لأمن المواطن، إذ يتعرّض المعارضون السياسيون للنظام إلى السجن والتعذيب في بعض

الأحيان؛ ويتم تهميش ومعاقبة المجموعات التي تعد معادية للنظام، وتجري مراقبة عاملين في وسائل الإعلام والمجتمع المدني ومضايقتهم بشكل متواصل ؛ وتتمّ عرقلة لجوء المواطنين، الذين يعارضون المسئولين السياسيين أو الأمنيين المتنفذين إلى ملاذ العدالة[17]

هذا نهيك عن بعض الدلالات الأخرى التي تبرز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية كما هو الشأن في موريتانيا هناك أيضا:

1-الاغتيالات السياسية داخل الدولة .

2- الإضرابات العامة .

3-وجود حرب عصابات .

4- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي .

5- عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة .

6- أعمال الشغب داخل نظام الدولة .

7- الثورات التي نشبت داخل الدولة

8- المظاهرات المعادية للحكومة.

3/ أزمة المشاركة السياسية (a crisis of political participation):

أصبح مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة شؤون بلادهم في كافة المواثيق الدولية والإقليمية وحتى في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر سنة 2004، وتحديدا في المادة 24 منه، تحول هذا المبدأ إلى معيار دولي بامتياز، خصوصا بعد وصول عدد الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى 156 دولة[18]

فالمشاركة السياسية حسب كل من **كريستوفر أرترتون** F. Christopher **Arterton وهالان هان** **Halan Hahn** في" **كتاب المشاركة السياسية** "لا تقتصر فقط. على التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة والمساعي كافة التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسئولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، ومحاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح

معين، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات أو التنظيمات السياسية، هذا بالطبع إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية.

وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، من تخلف المؤسسات السياسية وعجزها عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والاجتماعية، ومن ثمة تفقد شرعيتها، وكما حدد" **هنتنجتون** "أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، فهو يرى أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين، فالمشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث، وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرض الحركة السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية.[19]

ففي الدول العربية وعلى الرغم من نمو المجتمع المدني واتساع هامش التعبير والاحتجاج السياسي، فإن غالبية الدول العربية لاتزال سلطوية، وحيث إن وجدت المشاركة فإنها تكون محدودة النطاق والتأثير، وفي كلٍّ من الدول الملكية والجمهورية السلطوية، تتركّز السلطة في يد رئيس الدولة، فيهيمن الملك أو الأمير أو الرئيس ليس على السلطة التنفيذية وحسب، بل أيضاً على السلطة القضائية والتشريعية .ومن خلال استخدام أو سوء استخدام أجهزة المخابرات، تحوز السلطة التنفيذية على نفوذ مفرط على وسائل الإعلام والمجتمع المدني وتتعزّز هذه الهيمنة بواسطة حالات الطوارئ أو الأحكام العرفية في حالات كثيرة، وهي تفاقمت بعد هجمات 11 سبتمبر بسبب عدد كبير من قوانين "مكافحة الإرهاب " التي تمنح المزيد من السلطات لأجهزة الاستخبارات والسلطة التنفيذية.[20]

4/ استشراء الفساد السياسي (Political corruption):

في عام **2009** تراجعت مواقع العديد من البلدان العربية في التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية عن حالة الفساد في العالم، ومع أن المنظمة العربية لمكافحة الفساد تتحفظ على مؤشر الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية الدولية لتطبيقه على دول تختلف ظروفها والإقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يمكن التعامل مع هذا المؤشر كدال على اتجاه عام يتعلق بوضع الفساد في هذه الدولة او تلك، وإن كان غير دقيق تماما[21]

ويرتبط الفساد السياسي في الدول العربية بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم محل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، ومع إن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها

السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين البلدان التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في هذه الدول العربية في كلا النوعين في الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم).

فالفساد إذاً ملازم بدرجات متفاوتة للحياة السياسية التي هي في آن واحد صراع على النفوذ والمصالح والموارد، وهي أيضا إدارة للشأن العام، لا يعني التلازم ضرورة أو تبريراً بل مجرد ترابط متفاوت الدرجات والمواقع.

فانتشار الفساد في أنماط مختلفة من النظم العربية، ملكية وجمهورية، رئاسية وبرلمانية، يكشف بوضوح عن أن هذا الفساد ما هو إلا ثمرة طبيعية لتأبيد السلطة وتوارثها من جهة، ولغياب النخب المؤسسية التي تتحرك بوازع الحرص على المصلحة العامة وتمارس دورها الرقابي بتجرد وشفافية، من جهة أخرى[22]، فهي تؤسس إذن لظاهرة التخلف السياسي في المنطقة وفق منطق الاستغلال السياسي للشعوب.

ثالثا/ تأثير المتغيرات الدولية الخارجية على عملية الإصلاح السياسي:

من الملاحظ حضور الأبعاد الدولية في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة، وبشكل طاغ منه في مناطق أخرى، وتتقاطع هذه الأبعاد مع كل القضايا الكبرى للشرق الأوسط. وتشكل نماذج كالعراق وفلسطين لبنان والسودان مختبرا للنظام الدولي، وبارومتر لمستويات القوة ودرجات التأثير عبر التدخل الديمقراطي ومراقبة احترام حقوق الإنسان...

كما أن **السياق الدولي** حسب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، هو المحدد الرئيسي للسلوك الخارجي للدول، فإلى جانب نمط توزيع القوة كأهم مكون للسياق الدولي، فإن العولمة قد أضافت مكونات جديدة تمتد تأثيراتها إلى الواقع الداخلي للدول متجاوزا حاجز السيادة الوطنية، بشكل جعل من الصعوبة التمييز بين الشأنين الداخلي والخارجي للدول [23]

أولا / السياق الدولي والمكونات التقليدية:

تتمثل الحالة الراهنة للسياق الدولي في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وضعف مؤشرات التحول نحو نظام متعدد الأقطاب، ومنذ التسعينات سعت الولايات المتحدة الى توظيف هيمنتها الأحادية في تحقيق مصالحها وفق قواعد اللعبة الدولية التقليدية، وأبرزها استخدام التفوق الهائل في ميزان القوة لتوجيه العلاقات الدولية والتأثير في السلوك الخارجي للدول بما يخدم مصالحها الإستراتيجية.

وخلال حرب الخليج الثانية وبهدف تشكيل تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، أعلن الرئيس الأمريكي **بوش الأب** أن تلك كانت بداية لتشكيل **نظام دولي جديد**، شعاره الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، كما أن سقوط الأنظمة الاشتراكية وصف بأنه انتصار للنظام الليبرالي الذي أصبح –وفقا للبعض– النموذج الوحيد لتنظيم الحياة الإنسانية الاقتصادية والفكرية [24].

إلا أن هذا المشروع عرف أبعادا بعد هجمات **11** سبتمبر **2001** بعد ما طرح **جورج بوش الابن** هذه المرة "**مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد** " بعد احتلاله العراق، وتمتد خريطته من شمال إفريقية إلى تخوم الصين وروسيا، وأثار هذا الطرح جواً من القلق والفوضى لم يسبق لمشروع أمريكي آخر أن ترك مثل هذه الآثار، والملفت للانتباه أن هذا المشروع لم يقدم إلى شعوب المنطقة المعنية، وإنما قدم إلى مجموعة الدول الصناعية الثماني في منتصف العام /2004 من أجل دراسته ومشاركتها في العمل على تنفيذه، وكان تقديمه في إطار الإستراتيجية الأمريكية لغرض هيمنتها على العالم، وركّز المشروع على أن المنطقة تعيش فراغاً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ولابد من أن يُسدّ هذا الفراغ، وإلا فسيتحول إلى بؤر تهدد ليس المنطقة فحسب وإنما العالم بأسره، وذلك خشية التطرف واستخدامه للتقانة المتطورة [25]

أنطلق بوش في مشروعه هذا من النتائج التي خلص إليها تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية العربية لعامي **2002 ــ 2003** فذكر التقرير الأول ثلاث مسائل تعاني منها المجتمعات العربية، وهي الحرية ــ المعرفة ــ تمكين المرأة، وكانت هذه المسائل الثلاث بمثابة المدخل لمشروع بوش، فهي تشكل تحدياً للمجتمع الدولي، وتؤدي إلى خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لأعضاء مجموعة الثمان، وإن ازدياد عدد الأشخاص المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية سيؤدي إلى زيادة مجموعات التطرف، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة، ويوضح طرقاً عدة: [26]

1ــ أن يبقى الوضع كما هو عليه.

2ــ البديل وهو الطريق إلى الإصلاح.

3ــ الإصلاح الديمقراطي ودور مجموعة الثمان في دعم ذلك بمختلف الوسائل.

4ــ المعرفة، وتخلف المنطقة عن عالم العولمة المكثفة.

5ــ ما يتعلق في المجال الاقتصادي والتجاري والإدارة الحكومية، وإسهام مجموعة الثمان في مساعدة دول المنطقة في الجوانب المذكورة؛ مثل إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، وتشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، وإنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوربي للإعمار والتنمية، وغير ذلك.

وباختصار يمكن أن نحدد ثلاثة أهداف رئيسة للمشروع كما يراه صاحبه، وهي:

أ ــ تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

ب ـــ بناء مجتمع معرفي.

ج ـــ توسيع الفرص الاقتصادية.

وفي تحديد النطاق الجغرافي لمشروع الشرق الأوسط الجديد، شمل جغرافياً المشروع بلداناً متفاوتة المستوى الحضاري والسياسي والاقتصادي والثقافي. وهي وإن كان يغلب فيها انتشار الإسلام، إلا أنها تضم أمماً وشعوباً مختلفة، وكذلك ثقافات مختلفة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعرف ذلك، إلا أنها تصر على توسيع الشرق الأوسط على هذا النحو، كمنطقة ذات امتدادات جيوسياسية، لخدمة أغراضها الإستراتيجية. من جهة، ولوضع "الإسلام" في مواجهة الحضارة الغربية تلبية لمخططات اليمين المحافظ المتطرف والمتصهين من جهة ثانية.

كما ينطلق المشروع الأمريكي (الأوربي) من فكرة خاطئة مفادها أنه بالإمكان تصدير الأنظمة إلى بلدان أخرى، وأنه انطلاقاً من احتلال العراق، فإنه بالإمكان إقامة نظام (ديمقراطي نموذجي) ومن ثم تعميمه على باقي بلدان الشرق الأوسط الأكبر.

وهذا اعتقاد خاطئ، فلا يمكن تصدير الأنظمة، كما لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج.

لقد تصورت الولايات المتحدة، أنها بامتلاكها القوة العسكرية، تستطيع فرض وجودها كقطب مهيمن، وأن تفرض بالتالي الخرائط وإعادة رسمها، واجتراح الكيانات أو إلغاءها، وإدراج الشعوب في مسارات وفي تواريخ أو في وجهات تاريخية أخرى.

وهذا ما يفسر المعطيات الجديدة التي تتعامل بها واشنطن مع الدول المعنية بالمبادرة خاصة السعودية ومصر لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف في المنطقة، والضغوط المتواصلة من اجل عملية الإصلاح والانتقادات القوية لتحسين الأوضاع السياسية الداخلية، الا ان هذه المطالب عرفت تباين في الفترة الأخير بين الهبوط والارتفاع، وهذا راجع للوضع في العراق الذي أصبح ينظر له كمأزق للولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تنامي المواجهة مع إيران، هذه التحولات الإقليمية أعادت للسعودية بعضا من أوراقها الإستراتيجية التي فقدتها بعد هجمات 11 سبتمبر مباشرة، مما دفع واشنطن للتراجع من الضغط عليها بشأن اوضاعها الداخلية، كما قد يكون السبب في التراجع أيضا هو اعتقاد بأن القوى الإسلامية تمثل الطرف الأبرز في الحياة السياسية وبالتالي اي تحديث سياسي يعزز من موقعها بشكل يضر بالعلاقات مع الولايات المتحدة.

ثانيا / السياق الدولي والمكونات الجديدة:

إن التحولات السياسية الكبرى التي حدثت في بلدان شرق أوروبا، وثورة المعلومات والاتصالات وموجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وتمدد المجتمع المدني العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية العابرة لحدود الدول، وتنامي دور منظمات التمويل الدولية، واتساع مطاق ظاهرة العولمة بأبعادها الثقافية الاقتصادية

والتكنولوجية وغيرها[27]، سببا في فرض الأنماط الجديدة للتغيير والإصلاح في الوطن العربي، وهي من التحديات الخارجية الجديدة وفق النسق الدولي سواء بالنسبة للسياسة الخارجية أو العمل السياسي الداخلي، ومن هذه المكونات:

1- المجتمع المدني العالمي:

ظهر مفهوم " المجتمع المدني العالمي" في التسعينيات، ليشير إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية والحركات والجمعيات، التي لم يعد نشاطها قادرا على تقديم الخدمات وتبني القضايا العامة على المستوى المحلي، بل أصبحت تنشط على الساحة العالمية، وتتحرك تجاه قضايا عالمية، مثل البيئة وقضايا حقوق الإنسان، وقد ظهر المجتمع المدني العالمي خلال الحرب الباردة، حيث تعود أصوله إلى حركات السلام، إلا انه نما بشكل كبير خلال التسعينات، وأصبح فضاء لتحرك الأفراد من اجل التأثير في السياسات الدولية.[28]

وهو حسب بعض المقاربات، جزء من عملية أوسع، وهي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. وبحسب هذه المقاربة يقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

وبحسب مؤيدي هذه المقاربة وأنصارها، فقد تجسد هذا الواقع في أحداث يوم **15 فبراير 2003**، اذ تجلى " **المجتمع المدني العالمي** "، بأعظم معانيه ودلالاته، في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو **6000** مدينة، وأكثر من **70** دولة في العالم، لمناهضة الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق. وقد فرض هذا اليوم نفسه حتى على أكثر المتشككين في مفهوم " المجتمع المدني العالمي "، باعتباره يوما فريدا في تاريخ العالم، وظاهرة لا يضاهيها شيء في تاريخ البشرية أو واقعها الحديث.[29]

تظهر أهمية المجتمع المدني العالمي بالنسبة إلى عملية الإصلاح الداخلية في الدعم الذي يقدمه للمنظمات والحركات المحلية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع الحكومات. ومن أبرز مؤسسات المجتمع المدني العالمي بالنسبة إلى الدول العربية، نذكر منظمات حقوق الإنسان مثل "**منظمة العفو الدولية**"، " **منظمة مراقبة حقوق الإنسان**" ، وكذلك " **مراسلون بلا حدود**"، بالإضافة إلى " **منظمة حماية الصحافيين**"، إضافة إلى منظمات إقليمية مثل:" المركز العربي للمصادر والمعلومات حول المرأة" والبوابة العربية لحقوق الإنسان.

2/ تقنيات التواصل الإنساني الجديدة (التقانة الجديدة): إن من أهم أثار الثورة التقنية في مجال الاتصالات كسر احتكار الدولة للمعلومة، حيث وفرت التقنيات الجديدة مساحة كبيرة جدا للأفراد والتنظيمات في المساهمة في

صناعة المعلومة وبثها، مما عزز من مستوى الوعي السياسي الذي يعد من شروط التحرك الشعبي للضغط بإتجاه الإصلاح.[30]

ونلحظ هذا التطور من خلال **الشبكة المعلوماتية و البث الفضائي والجوال**، حيث أصبحت تمثل هذه التقنيات أداة للتعبير عن الرأي وكذا تعبئة الجماهير من أجل المطالبة بعملية التحديث والإصلاح سواء في الهياكل أو الأبنية أو الأطر القانونية والدستورية، لهذا فإن منظمات المجتمع المدني تحاول دائما الاستثمار في هذه القنوات الجديدة لتوجيه الرأي العام عن طريق تأسيس مجتمعات افتراضية تعبر عن رأيها في القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى أنها فضاء للتواصل، تستثمرها بعض المؤسسات لتجعل منها أحد منابع التنشئة السياسية في الكثير من المجتمعات وخير دليل عن ذلك هو **دور شبكات التواصل الاجتماعي** (الفايسبوك) في الحشد الجماهيري للمطالبة بإسقاط الأنظمة الحاكمة ، وهو ما تحقق بفعل هبة الجماهير لأسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن ، وأدى في الأخير الى حدوث التغيير السياسي على الرغم من النجاح النسبي لهذا الأخير من دولة لأخرى .

3 / متطلبات الاندماج في المؤسسات الدولية:

إن نمو الاتفاقيات الدولية، خاصة الحقوقية ذات العلاقة بالإصلاح السياسي، وحرص الدول على الظهور بمظهر الملتزم بهذه الاتفاقيات، التي تتضمن آليات للتحقق من درجة الالتزام بما نصت عليه، ومن هذه الآليات:

1/ مطالبة الدول بإعداد تقارير دورية تظهر ما اتخذته من إجراءات في المجالات التشريعية والمؤسساتية والإدارية للوفاء بما التزمت به.

2/ تقارير الظل التي تعدها مؤسسات المجتمع المدني، التي يمكن للجان المتابعة مقارنتها بالتقارير المقدمة من الحكومة للتأكد من صحة وشرعية ما ورد فيها.

3/ تكليف ما يعرف بالمقرر الخاص الذي يعنى بمتابعة أوضاع ومسائل حقوقية متخصصة، كالاضطهاد والاعتقال التعسفي وحرية التعبير، وحقوق المرأة.

كما يتم ربط الحصول على مساعدات أو الانضمام الى المؤسسات العالمية، كالمنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي... بالإلتزام بمعايير الحكم الرشيد، نذكر على سبيل المثال مطالبة الدول المانحة عددا من الدول العربية بضرورة الوفاء بمعايير الشفافية، حكم القانون، المسائلة، الجودة الإدارية، لكي تتمكن من الحصول على مساعدات مالية، إضافة إلى وقف هذه المساعدات في حالة عدم الالتزام بمعايير دقيقة في الانتخابات[31]

4/ دعم القوى الغربية للانتفاضات العربية:

عندما قامت الجماهير العربية بعملية الحشد بواسطة الفايسبوك ، ومن ثم الخروج للاحتشاد في الساحات العمومية للمطالبة بإسقاط أنظمة الحكم العربية التي ترى بأنها لا تعبر عن مصالحها وتفتقد للشرعية السياسية النابعة من الداخل ، وعند تعرض هذه الحشود للقمع من طرف الأجهزة الأمنية لقيت دعم القوى الغربية التي أيدت هذه المطالب الشعبية بإقامة أنظمة ديمقراطية ، وقامت بالضغط عن الأنظمة العربية للاستجابة لتلك المطالب ، و لم يتوقف الأمر عند حد الضغط على تلك الأنظمة الحاكمة بل تعدى الأمر لاستخدام القوة العسكرية كما هو الشأن بالنسبة للحالة الليبية من خلال **التدخل العسكري** الذي مكن من أسقاط نظام العقيد القذافي وادخل ليبيا في حالة من فوضى السلاح وعدم استقرار سياسي وأمني .

رابعا / مداخل لإصلاح أنظمة الحكم العربية:

أولا / الإصلاح الدستوري والتشريعي: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة ، فلا يجوز أن تتناقض مواد هده القوانين مع الدستور ، ويكون نموذج النظام السياسي الدي ينشده المجتمع ، ويتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، كأن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي تقع بالفعل ، الامر الدي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية ، فالبلاد العربية مطالبة بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية ، أو وضع دساتير عصرية وإزالة الفجوة بين نصوص الدساتير و أهداف المجتمع المدني ودلك وفق ما يلي :32

- الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية فصلا واضحا

- التداول السلمي على السلطة

- إقامة انتخابات حرة ونزيهة كشكل من اشكال الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، ووضع سقف زمني لتولي الحكم.

- الغاء مبدأ الحبس والاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية وإطلاق سراح سجناء الرأي الدين لم يقدموا الى المحاكمة أو تصدر ضدهما أحكاما قضائية

ثانيا / اصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

ولما كان النظام الديمقراطي مرتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلا عن الصحافة والاعلام ومؤسسات المجتمع المدني، فلا بد من اصلاح هده المؤسسات لضمان ادائها السليم، الامر الدي يفرض الشفافية واختيار القيادة الفاعلة، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبرراته ودواعيه 33

ثالثا / إطلاق الحريات:

إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في اطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تتعرض برامجها وتدخل في تنافس حر وشريف على الحكم تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية

رابعا/ تحرير الصحافة ووسائل الاعلام:

من التأثيرات والهيمنة الحكومية، دلك أن هدا التحرير هو دعامة من دعائم النظام الديمقراطي، ويكون دلك بتطوير أساليب الاعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وانشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال والشفافية في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل وتنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة [34]

خامسا/ إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني:

وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، لضمان حريتها في التمويل والحركة، وضبط مشكلات التمويل الأجنبي عن طريق تعديل الأطر القانونية، وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية، والتخلص من تهميش المواطن العربي للمشاركة في الحياة السياسية.

سادسا/ تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق:

بوصفها احدى الوسائل الديمقراطية الأساسية والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاعات الرأي العام بصورة دورية في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ودلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعوا القرار وطرح خريطة وضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام.

الخاتمة:

لقد كان في السابق تصور وحيد وهو حول دور العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، في شكله التقليدي المتمثل في الضغط المباشر الذي تمارسه القوى الكبرى، وتم تجاهل ما أصاب البيئة الدولية من تغيرات أسست لآليات جديدة للتأثير، ليس سهلا على الحكومات التعامل معها، كما هو الحال في التعامل مع الضغوطات الرسمية، والآليات التي ذكرت في هذه الورقة غيرت مفهوم البيئة الخارجية وأثرها على الساحة المحلية للكثير من الدول، خاصة تلك الخاضعة للأنظمة التسلطية، فعلى الرغم من قدرة هذه الدول على التكيف والتبديل من أدوارها بما يمكنها من إحتواء أثر هذه التحولات، إلا أن تلك التحولات قد ساهمت في "تحجيم" مبدأ السيادة الوطنية، ليس فقط في إطار العلاقات الخارجية للدول، بل إنها كذلك غيرت نسبيا على الأقل من معادلة القوة بين طرفي المعادلة الداخلية لصالح الوطن، كذلك فإن بقاء العالم العربي في حالة انغلاق سياسي يجعل من احتمالات

التغيير الداخلي ضعيفة خصوصا بعدما ثبت فشل الجهود الناجمة عن الحركات الشعبية في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن من الانتقال من نظام مغلق الى نظام مفتوح بشكل سلس في اطار مشاركة سياسية لجميع أطياف شعوب هذه الدول دون اقصاء أو استثناء لأي طيف أو شريحة من شرائح المجتمع ، وهو ما تجلى في دخول ليبيا لحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في ظل اقتتال قبلي جهوي ، وعودة لسيطرة العسكر في ظل الحالة المصرية ، ومزيدا من الانغلاق بدل الانفتاح ، وعودة لأزلام النظام في ظل التجربة التونسية واحتكارهم للمشهد السياسي التونسي ، وتمدد النفوذ الشيعي في الحالة اليمنية بالنظر لسيطرة أقلية الحوثيين على السلطة في اليمن ، كل هذا دفع الشعوب العربية في دول أخرى الى أن تقتدي بتلك الأوضاع السياسية والأمنية في تلك البلدان العربية ، وهو ما أعطى الأهمية للبعد الأمني على حساب البعد السياسي في المشهد العربي ، وعلى الرغم من كل هذا الا أن للوضع السياسي الخاص بالبلدان العربية تأثير كبير للدفع باتجاه التغيير السياسي .

الهوامش:

1 علي الدين هلال ، النظم السياسية : قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 58

2 نفس المرجع ، ص 59

3-Mhand Berkouk: "The Arab World between 'oriental despotism' and 'liberal democracy': An-American perpsctive", The Diplomat, June, 1996, pp. 20-21

4 علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص 58

5 تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004

6 علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص 67

7 احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009-2010، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010، ص121.

8 احمد ابراهيم محمود واخرون، المرجع السابق، ص123.

9 طلال شاكر، **الاصلاح السياسي في الوطن العربي**. **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=47924**

8 ماجدة صالح ، دور الدولة الإنمائي : حالات تطبيقية لدور الدولة الإنمائي في اسيا " في جابر عوض محرر :" دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الاسيوية ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة ، ص

9 ماجدة صالح ، دور الدولة الإنمائي : حالات تطبيقية لدور الدولة الإنمائي في اسيا " في جابر عوض محرر :" دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الاسيوية ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة ، ص

10صالح بن محمد الخثلان، السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم السياسية. ص 13

11-أحمد ناصوري، إشكاليات وتحديات النظام السياسي (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، مجموعة محاضرات غير منشورة لطلاب دبلوم الدراسات السياسية، 2005).

12وجيه كوثراني ، أزمة الدولة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 390 أوت 8/2011 مركز دراسات الوحدة العربية ،ص 101

13خميس والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، الطبعة الأولى، شباط 2003، ص ص 105-106.

14لمزيد من المعلومات، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في الوطن العربي (عمان، المطبعة الوطنية، 2005).

15سوسم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، دار الالفة، الطبعة الاولى، 1992، ص 12.

16عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635

17بول سالم، المرجع السابق، ص 08.

18 سليم الحص وأخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، بحوث ومناقشات الندوة التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ط 1، 2006، ص 91.

19ثناء فؤاد عبد الله، **أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ، ص213 .

20بول سالم، المرجع السابق، ص 09.

21 احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2009-2010، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2010، ص121.

22 نفس المرجع، ص 131.

23 علي دياب، (مشروع الشرق الاوسط الكبير)، مجلة الفكر السياسي، العدد 33، 2009

24 نفس المرجع.

25 حسنين توفيق ابراهيم، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ص 21

26 -صالح بن محمد الحتلان، المرجع السابق، ص 134.

27 -صالح ياسر، **المجتمع المدني والديمقراطية**، مجموعة مقالات منشورة، ص 22

28 -صالح بن محمد الحتلان، مرجع سابق، ص138.

29 -نفس المرجع السابق، ص139.

30 -منير الحمش، الاقتصاد **السياسي، الفساد-الاصلاح-التنمية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص57.

31 مؤتمر القضايا الاصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، وثيقة الاسكندرية، مارس 2004، ص 03

32 - نفس المرجع، ص 04.

33 - نفس المرجع، ص06

34 - امحند برقوق، المرجع السابق.